### التقى الرئيس التركي ونقل له تحيات صاحب السمو الأمير

# الغانم : حريصون على توثيق علاقات أكثر رسوخاً وتكاملاً مع أنقرة

الرئيس التركي أردوغان مستقبلاً الغانم

جانب من اللقاء

أردوغان والغانم يتوسطان اللقطة التذكارية

■ ضرورة مضي تركيا قدما في تقديم مزيد من التسهيلات للاستثمارات الكويتية

■ أردوغان : نثمن عالياً دور سمو أمير البلاد بالمنطقة في أكثر من قضية

■ نعمل على تسهيل كل ما من شأنه زيادة حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين

■ نواب : الزيارة تسهم في توطيد العلاقات الكويتية - التركية الراسخة والمتجذرة

■ الشاهين : لمسنا تعاوناً من قبل المسؤولين الأتراك بشأن تسهيل زيارة وإقامة مواطنينا

■ الخضير : اللقاءات التي أجراها وفدنا برئاسة الغانم أثمرت عن نتائج إيجابية

■ العربيد : دور ريادي تلعبه الدبلوماسية البرلمانية في مد جسور التعاون مع البرلمانات الأخرى

■ فهاد : المباحثات ركزت على أبرز هموم العالم الإسلامي وقضاياه الرئيسية

عاد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له إلى البلاد أمس قادما من الجمهورية التركية بعد اختتام زيارة رسمية استغرقت ثلاثة أيام ، وذلك تلبية لدعوة رسمية من رئيس البرلمان التركي مصطفى شنطوب.

وضم الوفد الرافق للغانم كلا من النواب أسامة الشاهين، وعبد الله فهاد العنزي، والدكتور حمود الخضير، وفراج العربيد.

وكان رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان قد استقبل في اسطنبول أمس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له.

ونقل الغانم في مستهل اللقاء تحيات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد للرئيس التركي وتمنياته لتركيا بدوام التقدم والازدهار، فيما حمل الرئيس أردوغان الرئيس الغانم نقل تحياته وتقديره الكبير لسمو أمير البلاد وتمنياته بموفور الصحة والعافية.

وتطرق اللقاء الى عدد من الموضوعات المتعلقة بعلاقات التعاون الثنائي بين البلدين، إضافة الى تناول آخر مستجدات الأوضاع على صعيد أكثر من ملف في المنطقة.

وأكد الرئيس أردوغان خلال اللقاء عن تثمينه عاليا لدور سمو أمير البلاد في المنطقة والدور الايجابي الذي تلعبه الكويت في أكثر من قضية، فيما أكد الغانم حرص الكويت على توثيق علاقات أكثر رسوخا وتكاملا مع تركيا.

كما تطرق الغانم خلال اللقاء الى وضع استثمارات المواطنين الكويتيين في تركيا، مؤكدا أهمية مضي تركيا قدما في تقديم مزيد من التسهيلات للاستثمارات الكويتية وإزالة بعض التحديات والعراقيل التي واجهت المواطنين الكويتيين واستثماراتهم.

وقد وعد الرئيس أردوغان بالعمل على تذليل كافة العراقيل و تسهيل كل ما من شانه زيادة حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين انطلاقا من إيمانه بأهمية و خصوصية العلاقة بين الجانبين.

وحضر اللقاء اعضاء الوفد البرلماني المرافق للغانم والذي ضم كلا من النواب فراج العربيد، وأسامة الشاهين، وعبدالله فهاد العنزي، والدكتور حمود الخضير، اضافة الى سفير دولة الكويت لدى أنقرة غسان الزواوي، وقنصل عام دولة الكويت في اسطنبول محمد المحمد.

وكان الغانم قد وصل الى تركيا قبل يومين في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام تلبية لدعوة من رئيس البرلمان التركي مصطفى شنتوب.

على صعيد متصل اشاد عدد من اعضاء مجلس الامة بنتائج زيارة الوفد البرلماني برئاسة الغانم الى الجمهورية التركية، مؤكدين انها تسهم في توطيد العلاقة الراسخة والمتجذرة بين البلدين الصديقين.

وأكد النواب في تصريحات صحفية أمس ان العلاقات الكويتية التركية تشهد تطورا وازدهارا ملحوظا في عهد سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والرئيس التركي رجب أردوغان.

وأكد النائب أسامة الشاهين حرص رئيس وأعضاء مجلس الأمة على القيام بهذه الزيارة من أجل توطيد وتعزيز العلاقات الكويتية – التركية، واصفا اياها «بالقديمة والراسخة والمتجذرة تاريخيا في أكثر من موقف».

وقال الشاهين إن تلك العلاقات تشهد ازدهارا ملحوظا في عهد سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد والرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وأكد أن هذه العلاقات المتميزة لا تقتصر فقط على الدوائر الرسمية بل تمتد إلى الدوائر الشعبية، مشيرا الى ما لمسه الوفد الكويتي من تعاون من قبل المسؤولين الأتراك بشأن تسهيل زيارة وإقامة المواطنين الكويتيين وتعزيز الاستثمار في تركيا.

من جهته قال النائب الدكتور حمود الخضير إن تبادل الزيارات الرسمية بين مجلس الأمة الكويتي والبرلمان التركي يحقق مكاسب للجانبين ويتيح لهما فرصة الاستفادة من الخبرات والتجارب المتعلقة بالجانب البرلماني.

وأوضح أن الزيارة تستمد أهميتها من المكانة الكبيرة التي تحتلها تركيا بين دول المنطقة وضرورة النهوض بالعلاقات معها في مختلف المستويات والاصعدة.

وذكر الخضير أن اللقاءات التي أجراها الوفد الكويتي برئاسة الرئيس الغانم مع الجانب التركي أثمرت عن نتائج إيجابية، متمنيا أن يتم ترجمتها إلى واقع عملي ملموس ينعكس مردوده على الجانبين.

وأعرب النائب فراج العربيد عن ارتياحه لنتائج الزيارة إلى تركيا، مؤكدا أهميتها في تعزيز التعاون على مستوى البرلمانين والشعبين الصديقين.

وذكر أن المباحثات واللقاءات مع الجانب التركي تناولت عددا من القضايا والموضوعات لا سيما الملفات ذات الصلة بالتحديات التي تواجهها المنطقة في الوقت الراهن.

وأشار العربيد إلى الدور الريادي الذي تلعبه الدبلوماسية البرلمانية وحرصها على مد جسور التعاون مع البرلمانات الأخرى بما يصب في مصلحة الدول وشعوبها.

بدوره قال النائب عبد الله فهاد العنزي ان العلاقة بين الكويت وتركيا متجذرة واستراتيجية مضيفا « لازلنا نشهد تقاربا كبيرا بين رؤى قادة الدولتين وعلاقة متميزة جدا».

وقال ان المباحثات الرسمية بين رئيس مجلس الأمة ونظيره التركي ركزت على أبرز هموم العالم الإسلامي وقضاياه الرئيسية، مشيرا الى ان ذلك يدل على روح أخوية إسلامية صادقة من كلا الجانبين.

وذكر العنزي انه بسبب الحالة الفريدة من الديمقراطية في الكويت وتركيا فان الأمال تتجه نحو برلماني البلدين للعمل على حل الكثير من القضايا التي تصب في مصلحتهما بما فيها تذليل العقبات امام المستثمرين الكويتيين.

من ناحية أخرى بعث الغانم أمس ببرقية إلى رئيس البرلمان التركي مصطفى شنطوب، أعرب فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الزلزال الذي ضرب شرق تركيا وأسفر عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين.

كما بعث الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس الشعب في جمهورية الهند أوم بيرلا ورئيس مجلس الولايات فينكايا نايدو وذلك بمناسبة العيد الوطني ليلادهم .

وبعث الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في كومنولث أستراليا تونى سميث ورئيس مجلس الشيوخ سكوت ريان وذلك بمناسبة العيد الوطني ليلادهم .

### طالبت «المحاسبة» بأن يكون مثالاً لباقي الجهات الحكومية في الحسابات

# «الميزانيات» : تضمين تعزيزات «الدفاع» العسكرية في الميزانية العامة .. أو رفضها

■ عبدالصمد : أغلب الملاحظات المسجلة على الديوان تتعلق بمخالفة قواعد تنفيذ الميزانية

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعا مع ديوان المحاسبة لمناقشة الحساب الختامي للديوان للسنة المالية المنتهية 2019/2018 وملاحظات وزارة المالية عليه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن المصروفات الفعلية لديوان المحاسبة بلغت نحو 50 مليون دينار بنسبة صرف بلغت 85% مما تم اعتماده في ميزانية السنة المالية 2019/2018.

وأضاف انه اتضح للجنة بان اغلب الملاحظات المسجلة على الديوان تتعلق بمخالفة قواعد تنفيذ الميزانية وبنسبة شكلت 48% من إجمالي الملاحظات وتليها مخالفة تعاميم وزارة المالية وبنسبة 38% .

وأشار إلى ان اللجنة اكدت على ضرورة تلافي مثل تلك الملاحظات وأن ديوان المحاسبة الأجدر بان يكون مثالا لباقي الجهات الحكومية في ضبط الإدارة المالية للدولة وتنظيم الحسابات وتطبيق التعاميم والاحكام المالية.

وبين أن اللجنة تساءلت عن سبب عدم حضور رئيس ديوان المحاسبة خاصة وان هناك العديد من الملاحظات التي تود اللجنة ان تكون محل اهتمامه الخاص والمتعلقة برقابة الديوان على الجهات الاخرى ومنها على سبيل المثال ما يخص وزارة الدفاع وعدم تزويد اللجنة بنتائج فحص ومراجعة الحساب الختامي للميزانية الاستثنائية للتسليح الممولة من الاحتياطي العام للدولة في المواعيد المقررة قانونا رغم إرسال كتب رسمية صادرة من اللجنة بهذا الشان ولم يتم موافاتها بالرد حتى تاريخه.

وأكد عبد الصمد ان اللجنة شددت على ضرورة تضمين تعزيزات وزارة الدفاع العسكرية في الميزانية العامة للدولة لإضفاء مزيد من إحكام الرقابة عليها . وإلا سيكون توجه اللجنة رفض الميزانية في حال تعذر ذلك.

وقال إن اللجنة شددت على وجوب تطبيق قانون جهاز المراقبين الماليين وذلك بالرقابة على كافة الجهات الحكومية بما فيها ديوان المحاسبة وغيرها من الجهات التي لا تخضع لرقابة الجهاز وفقا لمبرراتها الخاصة على الرغم من قناعة اللجنة بوضوح النص القانوني فيما يخص القانون المذكور وشمولية تلك الجهات ضمن رقابته وعدم استثنائه لأي جهة حكومية باستثناء شركات القطاع النفطي وذلك لبعض الاعتبارات التي حالت دون ذلك.

وأوضح عبد الصمد ان اللجنة اكدت على ضرورة تفعيل إدارة التدقيق الداخلي بما يكفل تلافي كافة الملاحظات المسجلة وتسويتها وهو ما اكدت عليه وزارة المالية بان هناك العديد من الملاحظات التي تم اتخاذ إجراءات تصحيحية بشانها وسيتم تلافيها في تقرير السنة المالية القادمة.

وتابع : ناقشت اللجنة ما قام به الديوان من مناقلات مالية بلغت نسبتها 35% من إجمالي بنود الميزانية وبقيمة نحو 200 الف دينار.

وقال إن اللجنة اكدت على دعمها لكل ما يثمر في التنمية البشرية وتدريب الكوادر الوطنية في كسب المهارات المهنية وتوجيه ما يرصد من مبالغ خاصة بالتدريب سواء على المستوى المحلي والخارجي لهذا الشان ، حيث اكد الديوان أن سياسته بشان التدريب الخارجي منسجمة مع التوجه العام للدولة في ترشيد الإنفاق والتركيز على الاستثمار البشري من خلال حصول مبتعثيه على الشهادات المهنية التي تساهم في زيادة كفاءة عمليات الرقابة المالية.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية